



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار

د. عمار عوض

Dr. Ammar Awad

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك UNDOF

نيويورك في ١٣ أيار ٢٠١٩

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيدة الرئيس،

بداية يود وفد بلادي أن يشكر المراقب المالي على تقديمها تقرير الأمين العام المتضمن ميزانية تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الاندوف) للفترة ٢٠١٩/٧/١ إلى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والوارد في الوثيقتين A/73/755 و A/73/734. كما يشكر السيد نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ACABQ على تقديمه التقرير ذي الصلة.

السيدة الرئيس،

من المفيد أن نذكركم ، وعلى غرار ما نقوم به في كل عام ، بأن الجمهورية العربية السورية قد رحبت بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الإشتباك الأندوف منذ إنشائها وقدمت كل الدعم اللازم لها، واستمرت باحترام إتفاقية فصل القوات على أساس أنها مرحلة مؤقتة بانتظار أعمال قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٩٧ والقاضية بانسحاب " إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧. و يؤكد وفد بلادي مجدداً على أن تمويل قوة الاندوف يجب أن يقع على عاتق "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، استناداً إلى المبادئ الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ١٨٧٤ (د-٤) / ٢٧ / ٦ / ١٩٦٧.

السيدة الرئيس،

يود وفد بلادي الإدلاء بالملاحظات التالية، وذلك على بعض ما ورد في تقرير الأمين العام حول الأندوف:

● يعبر وفد بلادي عن أسفه لإنعدام حيادية الأمانة العامة عند توصيفها للأوضاع في منطقة الفصل، وتعتمدها تحريف الحقائق وتسييسها لصالح "إسرائيل"، القوة القائمة بالإحتلال، ودون تسمية الأشياء بمسمياتها، حيث يستخدم التقرير مصطلح "الطرفين" عند الإشارة إلى الإنتهاكات، وبذلك يضع سوريا على قدم المساواة مع "إسرائيل" فيما يتعلق بانتهاك اتفاقية فصل القوات، لذلك نطالب الأمانة العامة بإجراء تصويب رسمي للتقرير وتضمينه إشارة واضحة إلى الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد سيادة الجمهورية العربية السورية وأخرها بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٩، وكذلك الإنتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية فصل القوات، وإدانة الدعم العسكري واللوجستي والمالي الذي كانت إسرائيل تقدمه للمجموعات الإرهابية المصنفة كإرهابية وفقاً لقوائم مجلس الأمن ذات الصلة، والتي كانت متواجدة في منطقة الفصل إلى أن تم دحرها من قبل الجيش العربي السوري وحلفائه.

● نؤكد على أن تكون تقارير الأندوف يومية وليست أسبوعية ، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها منطقة الفصل من إعتداءات إسرائيلية على السيادة السورية، لاسيما في ضوء الإعلان غير القانوني وغير الشرعي الذي صدر عن الإدارة الأمريكية بخصوص الجولان العربي المحتل والذي شكل انتهاكاً سافراً لإتفاقيات جنيف و لكافة قرارات

الشرعية الدولية لاسيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ لعام ١٩٨١، الأمر الذي دفع معظم دول العالم و الأمانة العامة للأمم المتحدة لإعادة التأكيد على موقفها الثابت وعلى موقف الأمين العام للأمم المتحدة، وأقتبس: " بأن وضع الجولان واضح ولم يتغير، وأن موقف الأمم المتحدة بشأن الجولان ينعكس في قرارات مجلس الأمن وأن هذه السياسة لم تتغير".

● يرحب وفد بلادي سوريا بتضمين تقرير الأمين العام، ولأول مرة، إشارة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة وفقاً لتصنيف مجلس الأمن، ولكننا نطالب الأمانة العامة حذف مصطلح "الجماعات المعارضة المسلحة" والإكتفاء بمصطلح "الجماعات الإرهابية المسلحة"، باعتباره المصطلح الأصح من الناحية القانونية والأمنية. كما نرفض تجاهل الأمانة العامة لأسباب تأجيج هذه الأزمة من استمرار دعم الدول المعادية لسوريا للمجموعات الإرهابية المسلحة والمصنفة كإرهابية وفقاً لتصنيف لجان مجلس الأمن ذات الصلة.

● نؤكد على أن إتفاقية فض الإشتباك هي إتفاقية مستقلة تماماً عن باقي البعثات الأممية الأخرى التي تعمل في سوريا أو في المنطقة، لذلك لا بد من إتزام الأندوف بولايتها وعدم تضمين التقرير أية إشارة إلى مكتب السيد غير بيدرسون المبعوث الخاص إلى سوريا، باعتبار أن ولاية البعثتين مختلفة تماماً، كما نطالب الأمانة موافاتنا بتوضيحات حول هذه النقطة، حيث

أن التقرير يتحدث عن ولاية الأندوف التي هي عسكرية بامتياز، وتتمثل برصد وقف إطلاق النار في منطقة الفصل، ولعلاقة لها بالشأن الداخلي السوري، في حين أن ولاية بيدرسون سياسية تدرج في إطار عمل البعثات السياسية الخاصة، وبالتالي لا يجوز الخلط بين الولايتين. كما نرفض أي دور أو إشارة لأي تواصل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأمر الذي يشكل تدخلاً سافراً بالشؤون الداخلية لبلادي سوريا، وبالتالي يشكل مخالفة صريحة لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية فصل القوات.

● يرحب وفد بلادي بعودة الأندوف إلى مواقعها على الجانب السوري والتي جاءت بعد تحسن الوضع الأمني، الذي كان ثمرة لجهود الحكومة السورية وحلفائها والتي كان لها الدور الأساسي في مكافحة الإرهاب وتحسين الوضع الأمني في منطقة الفصل.

● وفي الختام ، نؤكد مرة أخرى على ضرورة التزام الأندوف باتفاقية فصل القوات واتفاقية الإجراءات الأساسية. كما نؤكد مجدداً على التزام حكومة الجمهورية العربية السورية باتفاقية فصل القوات، وعن تقديرها للدور الذي تقوم به قوة الأندوف في منطقة الفصل، وتتطلع إلى تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

• ونحث اخيراً أعضاء اللجنة الخامسة على الموافقة على كافة الموارد المطلوبة، وستنخرط بفعالية خلال المفاوضات غير الرسمية لتحقيق ذلك.

وشكراً السيدة الرئيس،،،